مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ 33
مداخلة شفهية: البند 10– حوار تفاعلي حول ليبيا
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
28 سبتمبر 2016

شكرا سيدي الرئيس

يرحب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتقارير الشفهية المقدمة من نائبة المفوّض السّامي لحقوق الإنسان والممثل الخاص للأمين العامفى ليبيا.

ستة أشهر مرت منذ أخر نقاش حول ليبيا في هذا المجلس، و كما أوضحت نائبة المفوض السامي "الوضع في ليبيا لم يتحسن." إذ تستمر الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، في ظل إفلات تام من العقاب، فضلا عن الهجمات العشوائية على المدنيين، والقتل خارج نطاق القانون ، و التعذيب في أماكن الاحتجاز، والهجمات على العاملين في المجتمع المدني والصحفيين والقضاة والمحاكم والمحامين. .

ومرّة تلو الأخرى، فشلت الاتفاقات السياسية- التي انطوت على تنازلات في ضمانات حقوق الإنسان وأشكال من الإفلات من العقاب- في وضع حدّ للعنف.

فقد لقنتنا سنوات من العنف المستمر في ليبيا درسًا جليًا، بأنه لا سبيل لحل سلمي مستدام بمعزل عن المساءلة الحقيقية والمحاسبة عن الجرائم المرتكبة فيالبلاد.

في مارس الماضي، حث قرار المجلس رقم 31/ل 20 الحكومة الليبية على"التحقيق في جميع التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة المسئولين عنها، وضمان محاكمات عادلة للمتهمين فيها."إلا أنه وبحسب المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة للدعم فى ليبيا ، وبعد مرور ستة أشهر على هذا القرار، لم تسجل ليبيا أي تقدّم في هذا الصّدد، ولا يزال نظامها القضائي فى حالة شلل شبه تام."

ومن ثم فعلى مجلس حقوق الإنسان والدّول الأعضاء فيه أن يضعوا وضع حقوق الإنسان في ليبيا نصب أعينهم، إذ يفترض أن يتخذ المجلس خطوات تضمن المساءلة، ويدفع بإجراءات تضمن استمرار تحقيقات دولية مستقلّة في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ليبيا.

فتلك هي مسئولية المجلس ، أن يذكر مرتكبي الجرائم في ليبيا أن لأفعالهم عواقب ممكنة.

شكرا سيدي الرئيس.